

تحرك عاجل

رجلان يواجهان الإعدام

في 6 مايو/أيار 2019، أيدت محكمة التمييز في البحرين أحكام الإدانة والإعدام بحق كلٍ من علي محمد حكيم العرب وأحمد عيسى أحمد الملاي؛ حيث كان قد أُدين الرجلان بتهمٍ تضمنت تشكيل والانضمام إلى جماعة إرهابية"، إثر محاكمة جماعية جائرة؛ كما تعرضا للتعذيب. ومن المقرر الآن أن يُحال حُكما الإعدام إلى الملك للتصديق عليهما.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

ملك البحرين

مكتب جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1766 4587

جلالة الملك،

تحية طيبة وبعد ...

في 6 مايو/أيار 2019، أيدت محكمة التمييز أحكام الإدانة والإعدام بحق علي محمد حكيم العرب وأحمد عيسى أحمد الملاي؛ حيث أدانت المحكمة الجنائية الكبرى الرابعة في البحرين الرجلين بتهمٍ تضمنت تشكيل والانضمام إلى جماعة إرهابية"، عقب محاكمة جماعية لـ 60 شخصًا في يناير/كانون الثاني 2018. وبعد مرور عامٍ، أيدت الأحكام في الاستئناف في 28 يناير/كانون الثاني 2019. كما قد

تعرضا للتعذيب وسوء المعاملة على أيدي ضباط الأمن الذين أرغموهما على توقيع "اعترافات" لم يطلعا عليها.

وأعرب فريق من خبراء الأمم المتحدة في رسالة صدرت في ديسمبر/كانون الأول 2018 "عن بواغث القلق البالغ بشأن ما زُعم حول اعترافات أنتزعت تحت وطأة التعذيب وأُخذ بها في المحكمة كأدلة ضد بعض المتهمين". وتضمنت الرسالة المتهمين عليّ العرب وأحمد الملاي.

وندعو سموكم إلى ألا تصدقوا على حکمي الإعدام الصادرين بحق الرجلين؛ وأن تضمنوا عدم تنفيذ الإعدام بحقهما. كما نحثكم على أن تأمروا بإعادة محاكمتهما في إطار إجراءات تنقيد بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتستبعد الأدلة المنتزعة تحت وطأة التعذيب، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛ كما نحثكم على أن تُجروا تحقيقًا يتسم بالاستقلالية والحيادية بشأن مزاعم تعرضهما للتعذيب. وبينما نُسلم بواجب السلطات في مكافحة الجرائم وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة، نُؤكد على أنه ينبغي تأدية هذا الواجب طبقًا لالتزامات الدولية للبحرين تجاه حقوق الإنسان. ونحثكم أيضًا على أن تُخفصوا كافة أحكام الإعدام إلى أحكامٍ بالسجن، وكذلك على أن تُصدروا أمرًا رسميًا بوقف تنفيذ أحكام الإعدام تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

اعتقلت قوات الأمن علي محمد حكيم العرب (علي العرب) وأحمد عيسى أحمد الملاي (أحمد الملاي) في عمليتين منفصلتين في 9 فبراير/شباط 2017. فاعتقلت علي العرب، إلى جانب ابن عمه أحمد محمد صالح العرب، وهو طالب بحريني يدرس التمريض، وهرب من سجن جو، قبل ذلك بأيام قليلة، مع بعض السجناء الآخرين، في 1 يناير/كانون الثاني 2017. وأدت واقعة الهروب إلى مصرع رجل شرطة. وتعرض علي العرب للتعذيب على أيدي عناصر مديرية التحقيقات الجنائية، وتضمن ذلك اقتلاع أظافر قدميه، وصعقه بالصدمات الكهربائية، وضربه وإرغامه على توقيع "اعتراف"، بينما كان معصوب العينين. وفي 7 مارس/آذار 2017، نُقل علي العرب إلى سجن الحوض الجاف، حيث تعرض للضرب المبرح على ساقيه؛ وواجه، جراء ذلك، صعوبة في الوقوف.

كما اعتُقل أحمد الملاي، البالغ من العمر 24 عامًا، على أيدي خفر السواحل في البحرين في إطار عملية مشتركة مع مديرية التحقيقات الجنائية، وقيادة قوة الأمن الخاصة، وجهاز الأمن الوطني البحريني. وأثناء العملية، أُصيب أحمد الملاي بما لا يقل عن رصاصتين، ولحقت به إصابات تضمنت كسرًا بساقه. وبعد مرور 23 يومًا، أُزيلت الرصاصتان بعملية جراحية أُجريت له في 4 مارس/آذار 2017. وعقب اعتقاله، احتُجز لدى مديرية التحقيقات الجنائية بمعزلٍ عن العالم الخارجي، لمدة شهرين تعرض خلالها لأنماط من التعذيب، شملت الضرب، والصعق بالصدمات الكهربائية، والإرغام على الوقوف لفترات طويلة؛ ثم أُرغم على توقيع "اعتراف"، لم يتسن له الاطلاع على محتوياته.

وبدأت محاكمة جماعية للرجلين و58 متهمًا آخرين في 22 أغسطس/آب 2017. وقد أخذت المحكمة بـ"الاعترافات" التي أنتزعت من علي العرب وأحمد الملاي تحت وطأة التعذيب. وفي 31 يناير/كانون الثاني 2018، أصدرت المحكمة الجنائية الكبرى الرابعة بالمنامة، عاصمة البحرين، حكمها النهائي؛ حيث أدانت 60 متهمًا، بينهم 12 متهمًا حوكموا غيابيًا. وقد حُكم على علي العرب وأحمد الملاي، بالإعدام، وحُكم على 56 آخرين بالسجن لفترات تراوحت بين الخمسة أعوام والسجن المؤبد، وبُرتت ساحة رجلين. كما أسقطت المحكمة أيضًا الجنسية عن 47 متهمًا. وكانوا قد أُدينوا بتهم تضمنت "تشكيل والانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"تلقي تدريب على استخدام السلاح والمتفجرات"، و"القتل والشروع بقتل أفراد الشرطة"، و"المساعدة على تهريب وإخفاء وإيواء متهمين آخرين في القضية". وبدأ استئناف الأحكام في 8 مارس/آذار 2018؛ ثم أيدت محكمة التمييز الأحكام النهائية، ومن بينها حكمي الإعدام، في 6 مايو/أيار 2019.

كما كان علي العرب وأحمد الملاي من بين 551 شخصاً أُعيدت لهم جنسياتهم بأمرٍ من الملك.

وهكذا، فإن البحرين دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يقر بالحق في الحياة والمحاكمة العادلة، بما يتضمنه من حق في عدم إجبار الفرد على الإدلاء بشهادة تدينه أو على الاعتراف بالجُرم. كما صرحت "لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" بأن "إصدار حكم الإعدام في ختام محاكمة لم ترع فيها أحكام "العهد" [الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية]، يشكل انتهاكاً للمادة 6 منه" [أي الحق في الحياة]. وفي التقرير الذي أصدرته في 2012، شدد "المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإعدام خارج القضاء أو بالإجراءات الموجزة أو التعسفية" على أن "توقيع عقوبة الإعدام يُعد أمراً تعسفياً، حينما لا تلتزم الإجراءات القضائية بأعلى معايير المحاكمة العادلة".

وتُعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابس ارتكابها؛ أو كون الفرد مذنباً أو بريئاً أو غير ذلك من سمات؛ أو الطريقة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ الإعدام.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 21 يونيو/حزيران 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علي محمد حكيم العرب وأحمد عيسى أحمد الملاي (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/8041/2018/ar/>